# منوعات

MEDIA

## مدينة إعلامية

**الجزائر ـ عثمان لحياني**

وافقت الحكومة الجزائرية على منح رخصة مناقصة دولية لمتابعة المدينة الإعلامية الجديدة دزاير ميديا سيتي وإنجازها وتجهيزها، والتي ستقام في الضاحية الغربية للعاصمة الجزائر. وأشار بيان لمجلس الوزراء، الأحد، إلى أن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، طالب الحكومة بضرورة إقحام مؤسسات وطنية للمساهمة في إنجاز هذا المشروع الحيوي وتجسيده، والمقرر الانتهاء منه في غضون 30 شهراً. وفي سبتمبر/ أيلول الماضي كشف النقاب عن أول التصاميم الهندسية للمدينة الإعلامية المقرر تنفيذها في منطقة بوشاوي غربي العاصمة الجزائرية، على مساحة تقدر بـ72 هكتاراً، وستضم المدينة الإعلامية خمسة أبراج، وبوصفها منشأة شاملة ومتكاملة للأنشطة الإعلامية، تحوي مقرات للقنوات التلفزيونية والإذاعات ومؤسسات البث واستوديوهات القنوات التلفزيونية والإذاعية العمومية والخاصة، والنقل المباشر الذي يضمن البث عبر أحدث المنصات التكنولوجية مع مركز بيانات كبير يقوم على أساس الذكاء الاصطناعي، ممّا يسمح بتوفير بيئة مهنية بالمقاييس والمعايير اللازمة وتشجع ممارسة النشاط السمعي البصري. ومن المقرر أيضاً أن تضم المدينة الإعلامية منطقة حرة لاحتضان منصات المتعاملين الدوليين للشبكات الاجتماعية التي ستستعمل هذا الجسر لإيصال محتوياتها إلى الدولة الأفريقية ومنطقة الشرق الأوسط وأوروبا، حيث ترغب الجزائر في أن تكون المركز الاقليمي في منطقة شمال أفريقيا للشركات التي تدير شبكات التواصل الاجتماعي.

استدعت الشرطة الفرنسية الصحافية سهام أسباغ والمرشحة لانتخابات البرلمان الأوروبي ريما حسن بتهمة «تمجيد الإرهاب»، إثر منشوراتهما حول السابع من أكتوبر وحرب الإبادة في غزة

# الحرية الفرنسية تضيق بالمدافعين عن الفلسطينيين

**الرباط ـ حمزة الترباوي**

في تحقيق نشرته صحيفة لوموند الفرنسية، يوم الخميس الماضي، تحدّث عدد من الفرنسيين المسلمين (جميعهم من أصول عربية)، عن رغبتهم بمغادرة فرنسا نتيجة تراكم الخطاب المعادي لهم في السنوات الأخيرة، وقد بلغ أوجه بعد عملية طوفان الأقصى وبدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. أغلب الفرنسيين الذين تحدّثت معهم الصحيفة قالوا إن قرارهم هو تتويج لمسيرة هجرة بدأها مسلمون كثر في السنوات الأخيرة، مع تعاظم المد اليميني والخطاب الإسلاموفوبي بشكل واضح في الشارع والمؤسسات الإعلامية. جاء هذا التحقيق ليفتح مجدداً قضية العنصرية ضد العرب في فرنسا، وهي العنصرية التي منحتها وسائل الإعلام في الأشهر الأخيرة هامشاً واسعاً مع ضيوف ملأوا الصحف والاستديوهات، ووجّهوا اتهامات بالإرهاب والتخلّف والبربرية للعرب، والفلسطينيين بشكل خاص، والمسلمين. هذا الخطاب تُرجم أيضاً باستدعاءات لصحافيين وناشطين فرنسيين، عبّروا عن تضامنهم مع الفلسطينيين، ومع المقاومة في قطاع غزة، في وجه آلة القتل الإسرائيلية.

### استدعاء سهام أسباغ

آخر هذه الاستهدافات طاولت الصحافية والناشطة سهام أسباغ، التي استدعتها الشرطة الفرنسية بسبب منشور عبر حسابها على منصة إكس، يوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، جاء فيه أن «المسؤول الوحيد (عن عملية طوفان الأقصى): دولة إسرائيل الاستعمارية. الحل الوحيد: نهاية الاستعمار وتحرير فلسطين. المسار السياسي الوحيد: الحديث عن أسباب ما حصل، أي الاستعمار والعنف (الإسرائيلي)، إلى جانب إدانة الدول المتواطئة ودعم المقاومة الفلسطينية».

أسباغ نشرت فيديو، يوم السبت الماضي، على «إكس»، قالت فيه إنها ليست الأولى أو الأخيرة التي تُستدعى للإدلاء بشهادتها بسبب تعبيرها عن دعمها للفلسطينيين والنضال الفلسطيني. وأضافت أنه منذ السابع من أكتوبر الماضي، تعرض مئات الأشخاص للمضايقة للأسباب نفسها، وذكّرت بأن هذا الضغط موجود في عالَمي السياسة والإعلام، مؤكدةً أن هناك أشخاصاً معتقلين، أو يتعرّضون لتفتيش منازلهم، أو يواجهون أحكاماً قانونية أو عقوبات في المدارس، أو يُطرَدون من وظائفهم للأسباب نفسها.

وكانت أسباغ قد سخرت في منشور سابق من ادعاءات حرية التعبير والديمقراطية في فرنسا قائلة: «مؤتمرات حول فلسطين مع (زعيم حزب «فرنسا غير الأبية» جان لوك) ميلانشون و(مرشحة «فرنسا الأبية» في البرلمان الأوروبي، ريما) حسن؟ محظورة. مسيرة ضد العنصرية في 21 إبريل/ نيسان محظورة. الناشطون الذين يستذكرون السياق الاستعماري ويدعمون نضالات فلسطين؟ تم استدعاؤهم و/أو الحكم عليهم بالسجن مع وقف التنفيذ. بصحتكم الديمقراطية».

وأضافت سهام أسباغ في منشور أن «الاتهامات بتمجيد الإرهاب تشكّل أدوات قوية لنزع الأهلية والقمع السياسي. يجب علينا أن ندعم الناشطين والمنظمات المستهدفة، نعم، ولكن يجب أن نعمل أيضاً على تفكيك هذه الترسانة القمعية التي تتفاقم في كل مكان، بما في ذلك في المدارس»، وأكّدت في منشور آخر أن «لا إهانة، لا تهديد، لا ضغط، لا تخويف، لا إجراءات قانونية، لا تشويه للسمعة على منصات التواصل ستجعلنا نحيد عن خطنا السياسي. لا شيء أبداً. وهنا تحية لفلسطين وكل الشعوب المظلومة حتى النهاية، مهما حدث». وأضافت أن «الكثير منكم يسأل من أين تأتي الشكاوى حول دعم الفلسطينيين. هناك على الأقل منظمتان مؤيدتان لإسرائيل تعملان منذ أسابيع، مع أسطول من المحامين، على استهداف شخصيات وجمعيات مناهضة للصهيونية».

> كتبت سهام أسباغ أن الحل في فلسطين هو نهاية الاحتلال

### استدعاء ريما حسن

استدعاء سهام أسباغ جاء في اليوم نفسه الذي استدعيت فيه مرشحة حزب فرنسا الأبية لانتخابات البرلمان الاوروبي، الناشطة والمحامية الفرنسية ـ الفلسطينية ريما حسن، إلى المديرية الوطنية للشرطة القضائية من أجل الاستماع إليها بشأن «وقائع تمجيد علني لعمل إرهابي» على شبكة الإنترنت بين 5 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي والأول من ديسمبر/ كانون الأول الماضي.

وكشفت صحيفة لوموند، يوم الجمعة الماضي، أن موعد الاستماع لحسن هو 30 إبريل/ نيسان الحالي، علماً أن حسن منذ السابع من أكتوبر كررت بشكل متواصل أن عملية طوفان الأقصى كانت نتيجة لجرائم الاحتلال المتواصلة منذ 76 عاماً، مطالبة الإعلام والرأي العام بالتعامل معها وفق سياق تاريخي كامل وليس كلحظة مفصولة عن التاريخ. وكانت حسن قد كررت في جولاتها الانتخابية، وعبر منصات التواصل الاجتماعي، استنكارها «للضغوط السياسية التي تهدف إلى المساس بحريتي في التعبير». بينما عبر حزب فرنسا الأبية عن دعمه لريما حسن في منشورات وبيانات جاء فيها أن «هذا الاستدعاء هو محاولة لترهيب وتجريم كل الأصوات التي ترتفع في وجه المجازر المستمرة في غزة».

ورغم الاستدعاء، واصلت حسن منشوراتها وكلامها عن الفلسطينيين وعن حرب الإبادة في غزة، سواء على مواقع التواصل أو خلال اللقاءات الانتخابية الشعبية التي تنظمها «فرنسا الأبية» في مختلف المدن الفرنسية. وقد أعلنت في أكثر من منشور أن الاستدعاء لن يخيفها ولن يمنعها من قول ما تفكّر به وما تؤمن به، في مختلف القضايا، خصوصاً القضية الفلسطينية.

### بداية التحريض

تواجه الناشطة والحقوقية الفلسطينية الفرنسية ريما حسن، منذ بدء العدوان على غزة، حملةً من الكراهية والترهيب من قِبَل الأوساط الفرنسية الداعمة لإسرائيل. بدأت الحملة بعد قيام مجلّة فوربس الاقتصادية بتصنيفها ضمن قائمتها السنوية التي تخصّصها لأكثر 40 شخصية نسائية تأثيراً في فرنسا. تصنيفٌ لم يرق لداعمي الكيان الصهيوني، وخصوصاً أن الناشطة تُعَدّ من أبرز الوجوه الناقدة في فرنسا للمجازر التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي بحقّ أهالي غزّة. ومع أن أشهراً قد مضت منذ أن كشفت المجلّة الاقتصادية الأميركية عن قائمتها هذه لعام 2023، إلّا أن موجة الضغوط والتنمّر لم تندلع إلّا في 28 يناير/ كانون الثاني المنقضي، بعدما تهجّم آرتور، وهو أحد مقدّمي البرامج المعروفين في الأوساط الفرنسية المُحافِظة، على الناشطة البالغة من العمر 31 عاماً، موجّهاً لها التهمة التي تُوَجَّه في فرنسا لمَن يدافعون في وسائل الإعلام البارزة عن القضية الفلسطينية: «معاداة السامية». وكتب الإعلامي الفرنسي على حسابه في إنستغرام، الذي يتابعه أكثر من 3 ملايين شخص: «إذا أردتم الظهور في تصنيف العام المقبل من مجلة فوربس بفرنسا، فأسهل طريق إلى ذلك هو أن تقوموا بالدفاع عن حماس وأن تكونوا من المعادين للسامية المخضرمين».

### من هي ريما حسن؟

ريما حسن المولودة عام 1992 في مخيّم النيرب للّاجئين الفلسطينيين بالقرب من حلب، شمال سورية، حقوقيةٌ متخصّصة بالقانون الدولي. انتقلت مع عائلتها إلى فرنسا وهي في سنّ العاشرة، وأنشأت عام 2019 «مرصد مخيّمات اللاجئين»، ثم منظمة «العمل فلسطين. فرنسا» عام 2023. وكانت «فوربس» قد اختارتها كإحدى أبرز الشخصيات النسائية المؤثرة في فرنسا لعام 2023 بناءً على المسار الاستثنائي الذي قطعته منذ خروجها من المخيّم، وهي التي اختارت أن تكون مهمّتها في الحياة «التحقيق والتوعية بأحوال مخيمات المنفيين حول العالم»، كما تكتب المجلة الأميركية.

تتعرض ريما حسن لحملة تحريض منذ السابع من أكتوبر (أمواري كورنو/ فرانس برس)

## مزنة الشهابي

في السادس من نوفمبر بُلّغت خبيرة التنمية والاتصالات الفلسطينية ... الفرنسية مزنة الشهابي، بفصلها عن عملها في منظمة كير غير الحكومية (الفرع الأميركي للمنظمة)، وذلك بسبب منشوراتها عن فلسطين، وحرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة. في حديث مع «العربي الجديد»، تشرح الشهابي، أنها تلقت اتصالاً من مكتب المنظمة في فرنسا، رغم أن عملها مع الفرع الأميركي، وعقدها موقّع في فلسطين، وقيل لها إنها تكتب منشورات تظهر أنها مع العنف ضد إسرائيل، «ولمّا سألت ما هي هذه المنشورات، لم أتلقّ أي رد». كما تلقت ايميلاً، يبلغها أن بعض الممولين سيتوقفون عن تمويل المنظمة نتيجة ما تكتبه على مواقع التواصل، «وقد تأكدت من زملاء أن ذلك غير صحيح» تقول. وتوضح أنها لم تخضع لأي تحقيق، ولم تتلقّ أي إنذار أوليّ كما يحصل عادة قبل الفصل. ورغم أن لا علاقة لها بالفرع الفرنسي للمنظمة، كان التواصل عبر مكتب باريس «مشكلتي أنني مقيمة في فرنسا، لو كنت في بيروت مثلاً لما كان حصل أي مشكلة». وقد كلّفت الشهابي محامية في فلسطين لمتابعة القضية التي أقفلت قبل شهرَين فقط. وتقول الشهابي «أنا أكتب عن فلسطين فقط على مواقع التواصل، منذ سنوات، منذ ما قبل السابع من أكتوبر، وتحديداً منذ استشهاد (الصحافية) شيرين أبو عاقلة، لذا ما أكتبه ليس جديداً». وتتحدّث الشهابي عن ضغوط كبيرة تمارس على كل الأصوات المدافعة عن الفلسطينيين في باريس، من جماعات مناصرة للصهيونية، وشخصيات بارزة، تنشط في الحياة اليومية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي. وقد روّج هؤلاء لاستدعاء الشهابي من الشرطة الفرنسية للتحقيق كما حصل مع الصحافية والناشطة سهام أسباغ، والمرشحة عن حزب فرنسا الأبية للبرلمان الأوروبي ريما حسن، إلا أن ذلك لم يحصل.

قضية

في الحملة العسكرية البريطانية التي شُنّت عام 1868 على إثيوبيا، تعرّضت الأخيرة لسرقة كثير من مقتنياتها التي تُخفيها الآن المتاحف البريطانية

# آثار إثيوبية
## مسروقات في حوزة المتاحف البريطانية

ريم ياسر

لسنوات عديدة بذلت الحكومة الإثيوبية جهوداً مضنية من أجل استعادة مئات القطع الأثرية المنهوبة الموجودة في مجموعات المتاحف البريطانية. تكللت هذه الجهود أحياناً ببعض النجاح، واستطاعت إثيوبيا استرداد العديد من هذه القطع، غير أن ما أعيد ما زال يمثّل جانباً ضئيلاً من هذه المقتنيات الموزّعة على عدد من المؤسسات البريطانية. خلال الأيام القليلة الماضية، تجدد الحديث مرة أخرى عن هذه المقتنيات بعد تقدم إحدى المنظمات المعنية بالتراث الثقافي المنهوب بطلب للمتحف البريطاني من أجل الكشف عن سجلات المقتنيات الإثيوبية في مجموعته. تضم هذه القطع الأثرية المُشار إليها رموزاً ملكية ودينية، إضافة إلى مخطوطات، وحتى رفات بشرية استُولي على معظمها خلال حملة عسكرية بريطانية على الحبشة في عام 1868، حيث دارت المعركة المعروفة باسم معركة مقدالة.

تكتسب هذه المعركة اليوم مكانة خاصة وسط المبادرات والمطالبات الأفريقية بإعادة التراث المنهوب، كونها تقدم دليلاً دامغاً على النهب المتعمد للموروث الثقافي. نهب ممارسته الدول الاستعمارية خلال تلك الفترة. في تلك الحملة، أرسلت بريطانيا جيشاً قوامه 13 ألف جندي بقيادة الجنرال روبرت نابير من الهند، من أجل تحرير مجموعة من الأوروبيين كان إمبراطور الحبشة تيودروس الثاني قد احتجزهم كرهائن.

هُزم جيش الإمبراطور الإثيوبي حينها، وتم الاستيلاء على مدينة مقدالة، ونهبها جنود الاستعمار البريطانيون. وبناءً على أوامر الجنرال نابير، نظمت السلطات العسكرية البريطانية مزاداً لمدة يومين لما نُهب من آثار وممتلكات بعد أيام من سقوط المدينة.

**تحتفظ 12 مؤسسة بريطانية بالعديد من القطع الأثرية الإثيوبية**

### 15 فيلاً

تقول الروايات إن القطع المنهوبة حُملت على ظهور 15 فيلاً وما يقرب من 200 بغل إلى موقع المزاد، ووزعت حصيلة المزاد من أموال بين القوات وفقاً للرتبة. وكان من بين الحاضرين في هذا المزاد ريتشارد هولمز، وهو مساعد في قسم المخطوطات في المتحف البريطاني، وكان مُرافقاً للحملة العسكرية. يرى العديد من المؤرخين اليوم أن وجود هولمز ضمن هذه الحملة العسكرية يُعد إشارة إلى أن نهب التراث الإثيوبي كان أحد أهداف هذه الحملة غير المعلن منذ البداية. في هذا المزاد الذي نظمته القوات البريطانية على أطراف مدينة مقدالة، زايد هولمز نيابةً عن المتحف البريطاني ليحصل على هذه القطع الأثرية الموجودة في حوزة المتحف الآن. وقد أعلن المتحف حينها أنه سيحتفظ بهذه القطع المنهوبة لديه حتى يمكن إعادتها بأمان إلى إثيوبيا في وقت لاحق. ولكن من الواضح أن ذلك الوقت لم يحن قط. تحتفظ اليوم قرابة 12 مؤسسة بريطانية بالعديد من القطع الأثرية أو الثقافية لإثيوبيا، نُهبت جميعها خلال تلك الحملة العسكرية. تشمل هذه المؤسسات المتحف البريطاني والمكتبة البريطانية ومتحف فيكتوريا والبرت وكنيسة ويستمنستر وغيرها من المؤسسات.

القطع الأثرية التي بحوزة المتحف البريطاني عبارة عن ألواح مذبح خشبية وحجرية، وهي مقتنيات لها القداسة لدى الكنيسة الإثيوبية، ولهذا لم يتم عرضها علناً على الإطلاق منذ الاستيلاء عليها. وفي مطلع هذا الشهر تقدمت منظمة Returning Heritage بشكوى إلى مفوضية حق تداول المعلومات البريطانية (ICO)، لمطالبة إدارة المتحف البريطاني بالكشف عن سجلات هذه القطع الأثرية. قالت المنظمة إن المتحف تعمد إخفاء بيانات هذه القطع من سجلاته لتضليل المطالبين بإعادتها إلى إثيوبيا، وهو ما يعد تحايلاً على قانون المتاحف البريطاني. يمنع قانون المتاحف إعادة القطع الأثرية إلى موطنها الأصلي إلا في حال كانت غير صالحة للاحتفاظ بها. وتجادل المنظمة بأن القيود التي يفرضها المتحف على عرض القطع الأثرية منذ آلت إليه من شأنها أن تضع هذه الأعمال ضمن بند القطع الأثرية المستثناة من هذا القانون.

يُذكر أن منظمة Returning Heritage كانت طرفاً رئيسياً في عدد من المبادرات التي تمت خلال الفترة الأخيرة، ونجحت خلالها في إعادة بعض القطع الأثرية المنهوبة إلى إثيوبيا. في سبتمبر/ أيلول الماضي، أعيد تابوت إلى إثيوبيا كان قد سُرق خلال معركة مقدالة قبل بيعه عبر الإنترنت. وفي فبراير/ شباط من هذا العام، أعلنت كنيسة وستمنستر أيضاً أنها بصدد إعادة أحد الألواح الأثرية المنهوبة التي بحوزتها.

### الصوت المصري

ومع تزايد النداءات حول مسألة الكنوز الثقافية في المتحف البريطاني، يبرز الصوت المصري أيضاً، من خلال التماس يدعو الحكومة البريطانية إلى إعادة النظر في قانون المتحف البريطاني الذي وضع عام 1963، مُجدداً تأكيد قدرة مصر على الحفاظ على تراثها الثقافي وحمايته للأجيال القادمة. في هذا السياق، يشير المحامي والمستشار عمرو محب، الذي أطلق الالتماس المصري خلال الشهر الماضي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى جوانب أساسية في هذه القضية، إذ يسلط الضوء أولاً على أهمية الوجود المصري، وبالتحديد من حيث العدد، في المملكة المتحدة. ويوضح عمرو محب أن هناك أيضاً جاليات عربية وأفريقية أخرى تتجاوز أعدادها الملايين، وهي من دون أدنى شك تدعم هذه العريضة أو الالتماس، والذي حسب اعتقاده سيعود بالنفع عليهم جميعاً.

الالتماس لا يتعلق بمصر وحسب، بل يهدف إلى تعديل القانون الإنكليزي للمتاحف، ما يعني أن الفائدة لن تقتصر على مصر وحدها، بل ستمتد إلى جميع دول العالم التي تقبع قطعها الأثرية في المتحف البريطاني وغيره منذ عقود من الزمن.

من القطع المنهوبة المعروضة في متحف فيكتوريا والبرت اللندني (دانيال ليل/ فرانس برس)

### قطع عادت إلى العراق

في عام 2018، أعلن المتحف البريطاني عن إعادة قطع أثرية إلى العراق، مؤكداً أنها مسروقة من مواقع أثرية أثناء غزو العراق. وصادرت القطع الأثرية الشرطة البريطانية في 2003 بعد أشهر قليلة من احتلال بغداد، حين فشل تجار آثار في إثبات ملكيتهم لها، فنقلوها إلى المتحف. وفي 2019، نشر المتحف مقالاً جاء فيه أنه خلال عشر سنوات، بين 2009 و2019، «ساعد المتحف 2345 قطعة إلى أفغانستان والعراق وأوزبكستان».

إضاءة

# أزياء صديقة للبيئة

يواظب المصمم الإسباني إرتورو أوبيخيرو على شراء هذه الأقمشة (فرانس برس)

لم تعد بقايا الأقمشة التي تستخدمها دور الأزياء الكبرى تذهب هدراً، بل باتت هذه الكميات الكبيرة الفائضة تخضع لإعادة تدوير وتُطرح المنسوجات الثمينة المتأتية منها في الأسواق بأسعار مُخفّضة. هذه القصاصات التي لم تستعملها فعلياً دور المنتجات الفاخرة التابعة لمجموعة «إل في إم إتش»، على غرار قماش الأليكة المجعدة أو دانتيل الجير بعقد مكرمية أو الحرير، أصبح لها مكان في الأسواق. وفي زمن تضغط فيه السلطات على الشركات لانتهاج سلوك أكثر مراعاةً للبيئة، يعاد طرح كل البقايا الفائضة منذ عام 2021 في سوق ثانوية لم يسبق لها مثيل، بعدما كان هذا الأمر من المحرمات في الماضي.

وقبل إطلاق منصة «ثونا سورس» الإلكترونية وصالتي عرض في باريس ولندن، كانت تلك الكيلومترات من الأقمشة الفائضة تُحرق أو يتكدس عليها الغبار في المستودعات. وسرعان ما رأى رومان برابو، وهو أحد ثلاثة أشخاص وراء هذه المبادرة، أن هذا المشروع يمكن أن يشكّل فرصة تجارية وفي الوقت نفسه مبادرة بيئية. وقال إنه لاحظ أن ثمة «أقمشة رائعة تبقى في المستودعات بعد كل تشكيلة للمصممين، يصحّ أن تُطلق عليها تسمية الجميلات النائمات، تظل خاملة لأعوام عدة ولم تكن تستخدم». وتشكل هذه الأقمشة نعمة للمصممين الشباب وطلاب معاهد الأزياء الذين تشكل الكلفة الباهظة لهذه اللفات من القماش الضرورية لابتكاراتهم عبئاً عليهم. وباعت «ثونا سورس» خلال العام الفائت نحو 280 كيلومتراً من الأقمشة، ونحو 140 ألف قطعة من الملابس.

من بين المواظبين على الشراء المصمم الإسباني أرتورو أوبيخيرو (31 عاماً)، الذي يعمل فقط بهذه «المخزونات المينة» وهذه وسيلته للابتكار. فالمصمم الشاب الذي نشأ قرب البحر، تعلم من مدينته الصغيرة تابيا «احترام الطبيعة»، وأتاحت العلامة المستدامة والفاخرة لأقمشة «ثونا سورس» له اكتساب بعض الزبائن. ففي محترفه الصغير الذي أقامه في منزله، على سبيل المثال، ابتكر ثوباً أسود من الدانتيل الإسباني ارتدته نجمة البوب بيونسيه في جولتها «رينيسانس». وقال أوبيخيرو «يولي الناس المزيد من الاهتمام عندما يشترونه، لكنّ عرض قطع مستدامة عليهم بسعر معقول، يصبح بالفعل أمراً صعباً». وبدأت الضغوط التي تمارسها السلطات العامة، وخصوصاً في بروكسل، تتزايد على صناعة الأزياء، التي تُطلب منها أن تضع حداً لكميات النفايات الهائلة التي تنتجها. واللافت أن المبادرات المشابهة لمبادرة «ثونا سورس» باتت تنتشر في فرنسا وخارجها. ففي باريس، ستقام عملية البيع المرتقبة لـ«تيسوتيك» أو «مكتبة الأقمشة»، المتخصصة في فائض الأزياء الراقية، في الفترة الممتدة بين 14 و17 يونيو/ حزيران المقبل.

### قُصاصات قماش غير مستعملة يُعاد تدويرها لإنتاج أزياء جديدة

وأوضحت مديرة التنمية البيئية في مجموعة «إل في إم إتش» إيلين فالاد أن الأولوية هي «التطوير قواعد ما هو جميل، أو مواكبة هذه التقاليد الجديدة، ولو مع بعض التأخير». وأضافت: «قبل عشرة أعوام، عندما كنا نرتدي قطعة معادة التدوير، كان الجميع يجدونها قبيحة. ولكن لم تعد الأمور حالياً كما كانت في السابق». وفي نظر بعض مراقبي التحول البيئي، تعتبر مبادرة «إل في إم إتش» إيجابية، لكنهم يحذرون من أن يكون الأمر مندرجاً في إطار ما يُعرف بـ«التبييض البيئي» أو «غرين ووشينغ» (Green Washing).

ولم يعد ثمة خيار أمام دور الأزياء العملاقة التي تخضع لمراقبة شديدة، سوى المخاطرة، والاستعداد للانتقال إلى إدارة أفضل لاستهلاك المياه في مرحلة التصنيع أو حتى استخدام الجلود النباتية.

(فرانس برس)



زيارة

# حمامات ساونا أيرلندية... مزيد من هرمون الإندورفين

يُقبل كثير من الأيرلنديين على حمامات ساونا تتخذ شكل براميل انتشرت منذ جائحة كوفيد-19 على شواطئ المحيط الأطلسي، وباتوا مدمنين على تدفئة أجسامهم بها بعد السباحة في مياه البحر الباردة، نظراً إلى ما لهذا التقليد الذي أعيد إحياؤه من منافع صحية. فما أن تخرج شارون فيديجيون مثلاً من المياه، حتى تسارع إلى وضع رداء الحمام وتنغمس في حرارة ساونا على شكل برميل، فتشعر بأنها «حية بشكل مذهل»، بفضل هذا التقليد الذي تم تحديثه.

وقالت هذه الفنانة البالغة من العمر 52 عاماً، وهي تحرّك بعض الأخشاب في موقد الحرقة الصغيرة المثبتة على عجلات على شاطئ كلونيا (جنوب شرق أيرلندا)، إن وجود الساونا «يمكّنها من المكوث وقتاً أطول قليلاً في البحر»، وتعترف بأن هذا النشاط أصبح بالنسبة إليها بمثابة «إدمان صحي». خلال جائحة كوفيد-19، لجأ كثير من الأيرلنديين إلى البحر للسباحة للتمتع ببعض الحرية في ظل إجراءات الحجر الصحي، ثم أصبحوا يستكملون سباحتهم بحمامات الساونا التي سرعان ما أقيمت على الشاطئ، وفق ما أوضحت ديردري فالفين التي تدير عدداً من هذه الغرف في المنطقة.

وقالت لوكالة فرانس برس داخل أحد هذه الحمامات التي تجرّها إلى الموقع بسيارتها: «السوق تواصل نموها، وشهرة هذه الحمامات تزداد، والناس يبدون رضاهم عن تجربتهم فيها، ويعودون إليها مراراً وتكراراً». فبالإضافة إلى منافعها الصحية، هي أيضاً ملاذ دافئ في مناخ أيرلندا البري والرطب والبارد، وفق ما رأت ديردري فالفين، وأشارت إلى أن «الناس باتوا يستطيعون السباحة بأريحية في البحر على مدار السنة، لأنهم يستطيعون تدفئة أجسامهم بعد السباحة».

وفي بقعة أخرى تقع على الساحل الجنوبي لمقاطعة كورك، استأجر ضيوف آخرون ساونا لتخفيف توترهم وتمكينهم من استعادة قواهم بعد التمرين. وأوضح روري أوكالاغان أن أعضاء فريقه في رياضة الـ«هورلينغ» التقليدية الأيرلندية يحبون غرف الساونا هذه، ملاحظاً أنها «أصبحت رائجة». وتعاني المالكة برونوين كونولي من التهاب المفاصل، وعندما أغلقت حمامات الساونا العامة أثناء الجائحة، اشترت واحداً نقّالاً وجرّته إلى شاطئ غاريتستاون، وقالت: «كنت أشعر بالم شديد، خففته الساونا والماء البارد، وكان الغطس في البحر بعد التعرق كفيلاً بمحو كل مخاوفي».

عندما أدركت برونوين كونولي أن الفرق الرياضية والشركات بدأت تهتم بهذه البراميل، بادرت إلى بناء ساونا أكبر، مستعينة في تعلّم ذلك بكتب ومقاطع فيديو على منصة يوتيوب. وبالقرب من النافذة الكبيرة المطلة على الشاطئ، تجلس مجموعة من الأفراد على مدرجات منحنية يتحادثون حول النار ويتأملون مشهد أمواج المحيط. ولاحظت أن «الأمر أصبح أشبه بنشاط اجتماعي، إذ يلتقي فيه الأصدقاء والغرباء، ويتحول الأيرلنديون إلى أنشطة أقل اعتماداً على الكحول وأكثر اعتماداً على الرفاهية».

### يساعد الجلوس في هذه الحمامات بعد السباحة على تخفيف التوتر

وفيما كان حمامها الصغير للساونا عام 2021 أحد النماذج السبّاقة، بات انتشار أمثاله يمتد «على كل شواطئ كورك. ويحيي هذا الرواج تقليداً أيرلندياً قديماً كانت تُطلق عليه تسمية «سويت هاوسز» (Sweathouses)، أي «بيوت العرق»، نشأ في القرن السابع عشر ثم لم يعد شائعاً في مطلع القرن العشرين. لا تزال المئات من بقايا حمامات الساونا الحجرية هذه المبنية على شكل أكواخ ثلجية موجودة في الريف الأيرلندي. وكانت هذه الحمامات تُدفأ بالنار، وتستخدم لعلاج نزلات البرد والحمى، أو حتى لمكافحة الروماتيزم والآم المفاصل. وأطلقت معلمة اليوغا كارول ني ستاسيغ وزوجها عالم الفيزيولوجيا الرياضية دارا كيسانين اسم «سويت هاوسز» على حماميهما للساونا على ساحل مقاطعة ويكسفورد، وقالت لوكالة فرانس برس على شاطئ باغينبون: «في الماضي، كان الناس يقصدون هذه الحمامات لأسباب طبية أو دينية أو حتى للهلوسة (...)، لكنّ الأمر ليس على هذا النحو في حمامنا للساونا، إذ هو مخصص فقط للعلاج القائم على التناوب بين السخونة والبرودة، من أجل إفراز هرمون الإندورفين» الذي يحدّ من الألم والتوتر.

(فرانس برس)

زائرة حمامات الساونا في فترة جائحة كوفيد-19 (بول فيث/ فرانس برس)

مسلسل

# «لعبة حب» وتلك الكوميديا المصطنعة

تعود الدراما العربية للاقتباس من نظيرتها التركية بمسلسل «لعبة حب»، هذه المرة، عمل يفترض أنه كوميدي، لكنه تورّط في الافتعال

بيروت ـ **ربيع فران**

بدأ أخيراً عرض مسلسل «لعبة حب» المأخوذ عن أخر تركي يحمل عنوان «حب للإيجار». ويشارك في النسخة العربية من العمل معتصم النهار، ونور علي، وأيمن رضا، وشكران مرتجى، وجو طراد، وساشا دحدوح، وأيمن عبد السلام، وحسن خليل، وحازم زيدان، وساندي نحاس، بمشاركة حسام تحسين بك. ليست هذه التجربة السعودية الأولى في الإنتاج ولا في إعادة طرح مسلسل لاقى نجاحاً في النسخة التركية. لكن الواضح أن التوجه السعودي لا يزال يراهن على هذا النوع من الدراما، التي تمتد إلى 90 حلقة، وتحقق نسبة مشاهدات عالية، فيما هناك إجماع نقدي على ضعفها وقلة الأمانة في نقلها من التركية إلى العربية.

تستغل شركة 03 المنفذة لهذا النوع من الإنتاجات العربية المصورة في تركيا، تفاعل الجمهور مع هذه المسلسلات الضعيفة، فيما يسعى كل الممثلين الذين يشاركون فيها إلى كسب المبالغ الخيالية التي تصرف كأجور. ويفضل بعض الممثلين المشاركة ولو لمدة تزيد عن ستة أشهر في التصوير بدلاً من الجلوس من دون عمل، في حين تؤمن الجهة المنتجة المسكن مع صرف مبلغ مالي خاص للمشاركين طوال فترة إقامتهم في إسطنبول زيادة على الأجر المتفق عليه سلفاً.

لا جديد في «لعبة حب»، الذي يحمل طابعاً رومانسياً، لكن الواضح أن الكوميديا مصطنعة في الحلقات الأولى، وهي لا يمكن أن تعزز المستوى الدرامي المفترض أن تتحلى به مثل هذه الأعمال. أبهر الممثلون السوريون الذين يشارك بعضهم للمرة الأولى في مثل هذه الأعمال، واستغلت الشركة المنتجة أماكن تصوير سبق أن شوهدت في أعمال درامية للشركة، أو ضمن الأعمال التركية الخالصة.

عند الحديث عن خفة الظل التلقائية والبعيدة عن محاولات الاصطناع، يمكن الاتجاه إلى بعض الجوانب الكوميدية التي تفرضها مثلاً خشبة المسرح، أو الكوميديا التلفزيونية التي أسست لهذا الفن على مر السنوات، وهي فرصة لنقل وجهة نظر المؤدي عن الواقع المحيط بالمتلقي بخفة ومضمون جاد يتخذ إطار الكوميديا و«الإفيهات»، كما كان يحصل في مسلسلات الفنان الراحل سمير غانم، أو مسرح عادل إمام. وحتى في الدراما السورية التي يغزو ممثلوها مسلسل «لعبة حب»، وسبق أن أدّوا أعمالاً كوميدية جادة لاقت نجاحاً كبيراً، إلا أنهم هذه المرة أخفقوا في استقطاب الجمهور تغيب مثل هذه المواقف والحوارات كوسيلة أسرع في إيصال الفكرة والقضية وتحويل الرواية أو مشكلة زواج مالك (معتصم النهار) إلى ضحك، في ظل غياب واضح للعفوية والارتجالية، المفضل أن تحضر عند الممثل، وتمكّنه من إنقاذ الموقف وصنع آخر من دون افتعال. ولا بد من الإشارة إلى مغصلة أخرى تعيق ضمان نجاح مثل هذه الإنتاجات؛ إذ يغلب على «لعبة حب» العنصر السوري للممثلين هذه المرة، فيما تقول القصة إنها لبنانية، أو على الأقل إنها صُوّرت في منطقة البترون اللبنانية، من دون شرح أي منطق لوجود كل هذه المجموعة من الوجوه السورية في عمل واحد. يذكر أن الإعلان الترويجي لمسلسل «لعبة حب» كان بصوت معتصم النهار، ولحن محمد كمال، وكلمات أمال رشدي، وأخرجه حامد الضاهر.

يشارك في المسلسل ممثلون لبنانيون وسوريون (فيسبوك)